

د.بن سماعيل مراد، د.مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية – حالة الجزائر –

An attempt to measure sustainable economic development in light of
global transformations - the case of Algeria -

د.مراس محمد

د.بن سماعيل مراد

دكتوراه (طرق كمية مطبقة في التسيير)

دكتوراه (طرق كمية مطبقة في التسيير)

جامعة : د. مولاي الطاهر – سعيدة –

جامعة : د. مولاي الطاهر – سعيدة –

Merras_med@hotmail.fr

bensmainemourad@gmail.com

تاريخ النشر: ديسمبر 2021

تاريخ القبول: 2020-12-04

تاريخ الإرسال: 2020-10-16

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى موضوع التنمية المحلية المستدامة وعلاقتها بالمسؤولية المحلية والنمو المستدام. حيث من خلال هذا سوف نحاول عرض لأهم نظريات التنمية المحلية ودورها في رسم معالم النمو المستدام من خلال قضايا الحكامة المؤسسية والمسؤولية المجتمعية. حيث من خلال النموذج ومن خلال دراسة وتحليل النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا نلاحظ أن جميع المعاملات موجبة، أي أن هناك أثر في النمو القطاعي على حساب التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، النمو المستدام، المسؤولية الاجتماعية.

Abstract :

Through this research paper, we aim to address the topic of sustainable local development and its relationship to local responsibility and sustainable growth. As through this, we will try to present the most important theories of local development and their role in shaping the parameters of sustainable growth through the issues of institutional governance and social responsibility. Where through the model and by studying and analyzing the results that we have reached in our study, we notice that all transactions are positive, that is, there is an impact on sectoral growth at the expense of local development.

Key words: local development, sustainable growth, social responsibility.

المقدمة:

خلق الله سبحانه وتعالى الأرض وجعلها صالحة لحياة الإنسان وصخر له مواردها، وصدق الله العظيم إذ يقول في كتابه الكريم >> هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه...<<، وقال أيضا >> ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات...<<، غير أن الله سبحانه وتعالى - لحكمة - جعل مواردها مقدرة، قال تعالى >> والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون <<، و من هنا نستنتج أن الله عز وجل خلق للإنسان كل شيء لكن على الإنسان التعامل مع هذا الرزق بحكمة و بنظرة استدامة لأن التبذير و الاسراف في الرزق غير مشروع و يقضي على ثروات الأجيال القادمة و منه أمر سبحانه وتعالى عباده بالحفاظ على البيئة و حمايتها وذلك في قوله تعالى: >>...وكلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين << . و يعتبر مفهوم التنمية المحلية المستدامة من بين المفاهيم الحديثة نسبيا في الطرح الأكاديمي بهذا المعنى على غرار أن كان هذا المفهوم سائدا قديما بمصطلحات و سياقات

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

أخرى و كما و سبق أن قلنا أن التنمية المستدامة هي هدف بشرية من خلال تعاليم الاسلام ، و التنمية المحلية المستدامة هي عبارة عن مشروع يهدف إلى تجاوز متطلبات النمو الاقتصادي و تصحيح الآثار غير المرغوب فيها على المستوى المحلي ، أي تهدف التنمية المحلية إلى النهوض بالمجتمعات المحلية في كافة المجالات و هنا يمكن أن نكون أمام تحدي آخر و هو دور الادارة المحلية في تكريس و تفعيل آليات التنمية المحلية المستدامة بالتعاون مع النسيج المؤسساتي المحلي من خلال الحكامة و المسؤولية الاجتماعية ، و بالتالي تعددت المفاهيم و المصطلحات قد لا يفقهها متخذي القرارات و بالتالي التطرق لمثل هذه المواضيع أصبح اليوم جد مهم من أجل بناء قاعدة نظرية حول المفهوم التنموي المحلي و خاصة اليوم كل العالم يناشد بتنمية الأقاليم المحلية لما لهذا النوع من الآليات من فعالية في تركيز النمو الاقتصادي المستدام . ولمعالجة هذا الموضوع تم طرح الاشكالية الجوهرية التالية: ماهي أهم النظريات التي عالجت موضوع التنمية المحلية؟ وماهي أبرز المفاهيم في ذلك؟ وكيف نقيم دور النسيج المؤسساتي في بعث التنمية المحلية في الجزائر؟ ولمعالجه هذا الموضوع والتطرق إلى إشكالية البحث تم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو مفهوم التنمية المحلية؟
- 2- ما هو مفهوم التنمية المحلية المستدامة؟
- 3- كيف تساهم التنمية المحلية في رفع المستوى المعيشي للمواطن؟
- 4- كيف يسهم النسيج المؤسساتي في بعث الآليات التنمية المحلية المستدامة؟
- 5- ما علاقة الحكامة والمسؤولية المجتمعية بالتنمية المحلية المستدامة؟

هدف البحث:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى موضوع التنمية المحلية المستدامة وعلاقتها بالمسؤولية المحلية والنمو المستدام. حيث من خلال هذا سوف نحاول عرض لأهم نظريات التنمية المحلية ودورها في رسم معالم النمو المستدام من خلال قضايا الحكامة المؤسساتية والمسؤولية المجتمعية. وكذا محاولة لتقييم الآليات مفهوم النمو المستدام والتنمية المحلية في الجزائر.

أهمية البحث:

يكتسي البحث الذي بين أيدينا أهمية علمية وأكاديمية لأنه إضافة إلى المكتبة الجزائرية خاصة والعربية عامة لعرض مفهوم التنمية المحلية والآليات وميكانيزمات تطبيق مبادئها. كما يكمن أهمية هذه الورقة في كونها معالجة للوضع التنموي المحلي وخاصة الإشارة إلى الجزائر في ظل ظروف غياب المعطيات والبيانات حول مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

مخطط البحث:

إذن ومن خلال الاشكالية أردنا أن نقسم بحثنا هذا إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي على التوالي:

أولاً: التنمية المستدامة:

ثانياً: السياق التاريخي وقضايا النمو المستدام:

ثالثاً: واقع وتأثير مجهودات الجزائر على التنمية المحلية والمكانية:

أولاً: التنمية المستدامة:

إن استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توجيه ثمار التنمية من أجل تلبية الحاجات الأساسية للمواطن وإشباعها، وخاصة الطبقات الفقيرة التي تعاني من تدني مستويات المعيشة الخاصة بها، حيث كان هذا التيار من أبرز التيارات التنموية الجديدة خلال عقد الثمانينات، بيد أنه رغم أهميته، ليس هو التيار التنموي الوحيد، بل إنه قد برز مع نهاية الثمانينات تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية هو التنمية المستدامة.

لقد أسقطت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية. لقد فصلت هذه الأدبيات بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي وتم تجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية، وهو البعد الذي اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره في مجمل مسارات التنمية والحياة.

إن العالم يكتشف الآن أن النظام البيئي له تأثيره الحاسم في النظام الاجتماعي ككل وربما كان هذا التأثير أكثر وضوحاً اليوم من أي وقت مضى.

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وهي التي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة¹.

وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لا بد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم.

تعريف التنمية المستدامة²:

لقد عانت التنمية المستدامة من التراجع الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية.

¹ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005، ص 89.

² زرنوح ياسمين، نفس المرجع السابق، ص 93.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية، وتكنولوجية.

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد – أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحباسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

كما يلاحظ على التعريفات السابقة أنها تخطئ بين التنمية المستدامة من ناحية وبين متطلباتها وعناصرها من ناحية أخرى، لذلك فقد جاءت هذه التعريفات قاصرة عن أن توضح جوهر التنمية المستدامة.

لكن مهما كان أصل المفهوم وتعريفه، فإن التنمية المستدامة قد أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة، حيث لاقت قبولا كبيرا من سائر المتخصصين والمهتمين بشؤون البيئة سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، لذا نجد أن معظم الكتابات قد أيدت تعريف لجنة البيئة والتنمية (PNUE , PNUD) التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة بريتلاند (Brundtland commission).

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة:

" تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"¹.

مفهوم التنمية المستدامة، يعتبر مفهومها حديثا في مجال البيئة والتنمية، هذا الأسلوب الجديد المقترح للتنمية الاقتصادية كبديل لأسلوب التنمية التقليدي لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية.

¹ Alaine Beitone et d'autres, Economie, Dalloz, Paris 2001, P 27.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل أو قدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطية¹. وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية.

ذلك أن الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكون: من تربة ومعادن وغابات وبحار وغيرها، هي أساس لكل نشاط صناعي أو زراعي².

أي أن الأجيال الحاضرة تستخدم البيئة والموارد الطبيعية وكأنها المالك الوحيد لها، أو بمعنى آخر تتجاهل الأجيال الحاضرة حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عندما تقوم بإساءة استخدامها ولا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل فإن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية استطعنا تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود. وإذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت، فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة [كاختفاء الغابات، استنزاف الموارد الطبيعية الغير متجددة، تعرية وتحمض التربة وانخفاض قدرتها الإنتاجية، انتشار الصحاري وغيرها من المشكلات البيئية].

ونتائجها سوف تكون سلبية على البيئة والاقتصاد على حد سواء³.

وهذا يعني أن قضايا البيئة يجب ألا تعالج بأسلوب جزئي يأخذ في الاعتبار كل منها على حدة، وإنما تواجه بأسلوب شامل متكامل يحرر ص على التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة بدرجة تمنع استمرارية عطائها.

التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وينتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

أي أنه التنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية، وثانيا لا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، وثالثا تطور الموارد البشرية، ورابعا تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة⁴.

كذلك فقد حددت إحدى الدراسات لـ: " إدوارد باربي " أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة هي:

1. أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

¹ أعمال المؤتمر الدولي الثاني من 25-27/01/1994، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت 1998، ص 342.

² د. ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1992، ص 21.

³ د. ضاري ناصر العجيمي، مرجع سابق، ص 22.

⁴ د. سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص 245.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

2. أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
 3. أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
 4. أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- والتنمية المستدامة، في ضوء الدراسة سألغة الذكر، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي، والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا¹.

بعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة

- إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية.
- وإن كانت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها. لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة².
- وهذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين.
- وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.
- من هنا نستنبط أن التنمية المستدامة تركز على ثلاثة أهداف أساسية أنها: تنمية مادية للناس، مادية لفرص العمل والطبيعة.

التنمية المحلية³:

إن البرنامج المقترح والمقدر بـ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

¹ د. محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص 93.

² محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000، ص 22.

³ زرنوح ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 130.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

• إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

• إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية) الماء (AEP تطهير) والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

• يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

التشغيل والحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج.

فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP - HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايين دج. أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3 ملايين دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايين دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0,7 ملايين دج) وأخيرا 3 ملايين دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ 210,5 مليار دج. هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

- **التجهيزات الهيكلية للعمران:** تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة. تمّ تقدير هذا البرنامج بـ 9142,9 مليار دج.

تأمين الموانئ والمطارات والطرق: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـ 1,7 مليار دج؛

الاتصالات: مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسبيدي عبد الله. تكلفة هذا المشروع تقدّر بـ 10 ملايين دج؛

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات: إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل.

تنمية الموارد البشرية

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 مليار دج. تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية). كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

آفاق التنمية المحلية:

بالرغم من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية و الناتجة أساسا عن طبيعة العلاقة التي تربط بين الجماعات المحلية – البلدية خاصة – والدولة إلا أن كل ذلك يمكن إصلاحه في ظل استراتيجية الإصلاحات الجذرية التي تتدخل فيها البلدية كقطب قاعدي للتنمية المحلية بشكل يفتح آفاقا وتطلعات جديدة لإنعاش التنمية المحلية والتي تساهم بدورها في تعزيز التنمية الوطنية و ذلك بتدعيم الاستثمار المحلي و تشجيع القطاع الخاص في انجاز مشاريع التنمية المحلية و بعث التنمية المحلية من القاعدة نحو المركز و ذلك بالاشتراك الفعلي للجماعات المحلية و بالتالي المواطن في تحقيق أهدافها المرتبطة بمشاريع التنمية المحلية.

قبل التعرف على هذه التطلعات والآفاق نتطرق إلى تعريف كل من التنمية المحلية وبرامج التنمية المحلية.

تعريف التنمية المحلية:

هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستنارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

تفعيل القاعدة في التنمية المحلية:

لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته.

تحتاج الدول النامية دعماً لاقتصاديات التنمية الاقتصادية إن تساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه.

ولهذا لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياجاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة ومن ثمة فإنه يمكن التفكير مستقبلاً في جعل الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس مجلس شعبي بلدي والذي يعكس رغبات المواطنين فيها ويقوم بتسييرها موظفوها بالاشتراك مع مواطنيها. بحيث يسعون كلهم وجماعياً إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبوا كلها إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطن.

مخاطر العولمة على التنمية المستدامة

أكد دليل التنمية البشري أن جميع الدول العربية باستثناء البحرين سجلت تراجعاً عن مراتبها المتحققة عام 2001م، وتباين مستوى التراجع بين دولة وأخرى، فقد سجلت كل من اليمن والمغرب وسوريا والأردن تراجعاً كبيراً، ويرى تقرير التنمية العربية أن الصراع العربي الإسرائيلي هو عامل مساهم في النقص الديمقراطي في المنطقة لكونه سبباً وحجة لتعطيل برنامج التنمية، حيث يعرقل النزاع الأولويات الوطنية، ويؤخر النمو السياسي في المنطقة ككل.

ويركز تقرير التنمية العالمي 2003م الصادر عن البنك الدولي على مفهوم التنمية المستدامة، وهي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.

كان انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (قمة الأرض الثانية) في جوهانسبرغ 2002م، ويقول التقرير: إن السنوات الخمسين القادمة يمكن أن تشهد تضاعفاً في الاقتصاد العالمي بقيمة أربعة أضعاف، و انخفاضاً هاماً في الفقر شريطة أن تلتزم الحكومات بتخفيف المخاطر التي يمثلها النمو الاقتصادي السريع على البيئة والاضطراب الاجتماعي العريق. يقول التقرير: إن البلدان النامية بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي يتجاوز 30.6 % للفرد لتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة، وخاصة الهدف الذي يرمي إلى خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول العام 2015م، و يقدر التقرير أن عدد سكان العالم سيصل إلى (9) بلايين نسمة في العام 2050م، منهم نسبة الثلثين تعيش في المدن مما يعني متطلبات هائلة على الطاقة والمياه والإسكان والتعليم والغذاء

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

لكل السكان، و بنفس الوقت يعتقد التقرير بناء على توقعات اقتصادية محضة أن يصل حجم الاقتصاد العالمي إلى (140) تريليون دولار، ولكن هذا الاقتصاد إذا ما استمر في النمو بنفس الآليات و الأساليب الحالية فإنه سيكون مدمراً للبيئة الطبيعية و للتركيبة الاجتماعية و خاصة في الدول النامية.

يؤكد التقرير بأن تحقيق التنمية المستدامة سوف يتطلب:

- تحقيق نمو كبير في الدخل والإنتاجية في البلدان النامية.

- إدارة التحولات الاجتماعية و الاقتصادية البيئية في مستقبل يتميز بالحياة المدنية الحضرية.

- الاهتمام بحاجات مئات الملايين من الناس الذين يعيشون في أراض ضعيفة بيئياً.

- جني عوائد ديموغرافية من خلال تباطؤ النمو السكاني.

وللتنمية المستدامة جذور فكرية تمتد إلى السبعينيات من القرن الماضي، والاستدامة حسب تعريف ومنهجية لجنة (بونتلاند) تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب و الاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية و إنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة¹.

ثانياً: السياق التاريخي وقضايا النمو المستدام:

إن مفهوم التنمية المستدامة، برز أول ما برز خلال مؤتمر أستانهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة.

ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن أنّ الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر أستانهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية².

وقد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية

« Rapport of the united nation concern on the Human environment »

تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

¹ باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 2. (بتصرف)

² د. سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دون سنة نشر، ص 238.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

وفي يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme) PNUE، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك¹.

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينيات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم. كان الجميع يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرفي والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وإن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية².

فأستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة إلى شبابها تحت رئاسة (Gro Harlem Brundtland) (وزيرة نرويج للبيئة التي أصبحت في سنة 1990 الوزير الأول)، أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضع استراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط والأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية³

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة. كذلك وفي التقرير النهائي للجنة، قامت قروهارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات وحكومات. لقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه.

إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ويدعوهم جميعا، إلى القيام بحملات تربية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة.

¹ د. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2002، ص 113.

² د. سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص 238.

³ Lavoisier, Revue Française de gestion, le développement durable, N152, HERMES, 2004, P 118.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية.

وبعد خمس سنوات وبالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلاً على أهميته العالمية¹.

وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

وتمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات:

- اتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
- الأجندة 21، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرون.
- وإعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محدّدة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال².

ثالثاً: واقع وتأثير مجهودات الجزائر على التنمية المحلية والمكانية:

من خلال دراسة وتحليل النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا هذه يمكن عرضها باختصار هنا، حيث كان النموذج المقدر بالنسبة للتغير الهيكلي حسب اجتهاداتنا وبلاستعانة ببرنامج eviws وبنوع من الاجتهاد في توفيق المعطيات التي كانت بحوزتنا اقترحنا هذا النموذج للتنمية القطاعية والمحلية في الجزائر:

¹ د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، ط1، لبنان 2003، ص 197.

² Jean - Marie Harribey, le développement soutenable, Economica, Paris 1998, P8.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

دراسة معنوية $0.99x_{ij} = 0.453C_{ij} + 0.331g_{ij} + 0.2397I_{ij} + 0.532e_{ij}$
المقدرات:

المتغير المقدر	معامل التحديد	معنوية النموذج	معنوية الميل
Ei	0,777	0,400932	0,438
Ii	0,732	0,44421	0,53
gi	0,945	0,33333	0,43677

المتغير المقدر	معامل التحديد	معنوية النموذج	معنوية الميل
ci	0,835	0,230	0,765
xi	0,772	0,761	0,65

التفسير الاقتصادي:

حيث من خلال النموذج التالي نلاحظ أن جميع المعاملات موجبة أي أن هناك أثر في النمو القطاعي على حساب التنمية المحلية لكن ما يمكن ملاحظته أيضا أن هناك تغير في النسبة المئوية للتحول الهيكلي للقطاعات، حيث نجد أن التنمية القطاعية في الجزائر ضئيلة و لا تظهر في النموذج المقدر و السبب في ذلك يعود الى التوجهات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للعمل بمبدأ الاهتمام بجميع القطاعات و ليس الاهتمام بقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى، الأمر الذي يجعل معامل المعاملات الاقتصادية الإجمالية هو الأكبر و نجد معامل الاستثمارات يأتي في المرتبة الثانية و هذا إن دل فإنما يدل على أن إطلاق الاستثمارات في الجزائر لا يعتمد على مبدأ الأولوية و إنما يعتمد على مبدأ الحاجة ، و إذا أردنا أن نعطي نتيجة ما علينا أن نقول إلا أن التنمية القطاعية في الجزائر تعتمد على نظرية الدفع القوية أي الاهتمام بشتى القطاعات الاقتصادية . بينما التنمية المحلية في الجزائر لم تظهر بوادرها ولا أثارها.

د. بن سماعيل مراد، د. مراس محمد : محاولة قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحولات العالمية...

الخاتمة:

إن الجزائر ورغم التغيرات متعددة الأوجه التي عرفت في الحقبة الأخيرة من تاريخها ومع ذلك لم تتأثر كثيرا بالهزات الداخلية التي عرفت منذ التسعينيات من القرن الماضي إلا أنها تأثرت نسبيا بالتحولات العميقة التي يعيشها العالم بفعل موجة وظاهرة العولمة وتجلي ذلك من خلال مشاكل الفقر الذي أفضى إلى الكثير من الاختلالات الاجتماعية، وكان ذلك بسبب غير مباشر في معالجة النتائج وليس الأسباب، لذا أصبح لزاما عليها مواجهة تحديات إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي وتطوير شعور الانتماء وتسهيل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ومحاربة مشاكل الفقر و تدعيم قطاعات مثل: الصحة و التعليم والسكن والتشغيل وغيرها، بمعنى أن الجزائر مطالبة اليوم أكثر من قبل بإدراج المتعاملين المحليين كشركاء كاملين، وحتى يتسنى لها ذلك، يتعين أن تتبنى توجهات وسياسات اجتماعية واقتصادية محفزة للتنمية المحلية وجامعة لكل الشركاء العموميين والخواص من أجل توحيد كافة الجهود للوصول إلى التنمية المستدامة. حيث ثبت عمليا أن العديد من التجارب في العالم قد برهنت أن إنجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال، ونظام حكم محلي راشد، في حين إن المعطيات الحالية في الجزائر تبرز أن الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، وتبرز هذه الاختلالات عبر هزات تسيير المدن والقرى الجزائرية، التي لا تزال تحكمها الذهنيات العشائرية والانتخابية الضيقة والانتهازية المفرطة المبنية على الحسد والبغضاء واللاتسامح مما همش التنمية.

المراجع:

- 1- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003،
- 2- زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005،
- 3- ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1992
- 4- محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000
- 5- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2002
- 6- Jean - Marie Harribey, le développement soutenable, Economica, Paris 1998.